

النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة هي البلد النموذجي للنظام الرئاسي حيث نشأ فيها بمقتضى دستور ١٧٨٧ المطبق حتى الآن مع التعديلات المتلاحقة التي طرأت عليه نتيجة تطور المجتمع الأمريكي. ونظرا لأن النظام الرئاسي يقوم ركن فردية السلطة التنفيذية حيث تتركز هذه السلطة في يد رئيس الجمهورية وعلى ركن الفصل المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لذلك فإننا ندرس الحكم الرئاسي الأمريكي من حيث مركز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومن ناحية الكونغرس وعلاقته بحكومة الرئيس .

أركان النظام الرئاسي

الرئيس هو أقوى رجل في الدولة وهو زعيم الأمة المنتخب. وقد أراد واضعوا دستور ١٧٨٧ في مؤتمر فيلادلفيا أن يكون الرئيس قويا ليس فقط بانتخابه عن طريق الشعب و مندوب الشعب، بل بالذات قويا بسلطته وامتيازاته الدستورية. فهو رئيس السلطة التنفيذية اسما وفعلا ويمارسها بنفسه ووزراؤه ليسوا سوى كتاب دولة التابعين له وليس لهم استقلال عن الرئيس. والرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة بما لذلك من أهمية في أمريكا. كذلك رئيس الجمهورية يضع السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج بجانب اختصاصات أخرى كثيرة

وسنعالج بقدر من التركيز جميع النقاط الهامة بالرئيس الأمريكي:

- أ- أن يكون أمريكيا بالمولد.
 - ب- أن يبلغ من العمر ٣٥ سنة على الأقل.
 - ج- أن يكون قد أقام في الولايات المتحدة ١٤ سنة .
- اختصاصات الرئيس: يتمتع الرئيس باختصاصات واسعة ومتنوعة تشمل كل نواحي السلطة التنفيذية التي تتركز أساسا في أيدي الرئيس بصفة أصلية ومباشرة. وهناك اختصاصات أخرى ذات طابع قضائي أو طابع تشريعي.

رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي هو رئيس الحكومة في نفس الوقت فلا يوجد مجلس وزراء له كيان مستقل عن الرئيس، بل إن الرئيس هو الذي يعين وزرائه ويعزلهم ويحدد اختصاصاتهم كيف ما يشاء، ولا يلتزم عند وضعه لسياسة الدولة باستشارة وزرائه.

الفرع الاول : تنفيذ القوانين .

المادة الثانية من الدستور الأمريكي تؤكد واجب رئيس الجمهورية في تنفيذ القوانين التي يضعها الكونغرس تنفيذا كاملا. وهذا هو جوهر اختصاص أية سلطة تنفيذية.

تعيين الموظفين: الرئيس يرشح ثم يعين بعد موافقة مجلس الشيوخ كبار الموظفين مثل الوزراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا.

إصدار اللوائح الادارية : هي أساس اللوائح التنفيذية للقوانين الاتحادية، كما يصدر بعض اللوائح التنظيمية والتي تسمى باللوائح المستقلة لأنها لا تصدر تنفيذا لقانون معين وإنما لتنظيم بعض المرافق أو المصالح

العامّة، وهناك ما يسمى باللوائح التفويضية التي يصدرها الرئيس بناء على تفويض من الكونغرس في موضوعات هي أصلاً من اختصاصات الكونغرس مثل هذه التفويضات التشريعية الصادرة من الكونغرس يمكن أن تعتبر من مظاهر التعاون بين السلطتين في النظام الرئاسي.

الاختصاصات الحربية: وزع الدستور الأمريكي السلطات في المسائل الحربية والعسكرية بين الكونغرس وبين رئيس الجمهورية. فالكونغرس يختص بإعلان الحرب والتجنيد وإنشاء القوات المسلحة، ووضع القواعد اللازمة لتنظيمها. أما الرئيس فهو بنص الدستور يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

الاختصاصات ذات الطابع السياسي: يختص الرئيس وحده بالاعتراف بالدول والحكومات الأجنبية، واستقر الرأي على انفراد الرئيس بذلك دون إشراك الكونغرس معه على اعتبار أن الاعتراف اختصاص تنفيذي، والقاعدة العامة هي الفصل التام الذي يمنع الكونغرس من التدخل في المسائل التنفيذية. كما له الحق في عقد المعاهدات الدولية.

الاختصاصات ذات الطابع القضائي: يعطي الدستور للرئيس حق إلغاء العقوبة الجنائية أو تخفيفها أو إيقاف تنفيذها، وأيضاً حق العفو عن الجرائم التي ترتكب ضد قوانين الولايات المتحدة. ولكن الغريب هو الاعتراف للرئيس بحق العفو عن الجرائم، وسر الغرابة في الأمر أن التجريم ورفع وصف التجريم عن بعض الأفعال هو من اختصاص البرلمان في كل الأنظمة النيابية، ومن ثم إعطائه لرئيس الجمهورية يمثل مخالفة لبدأ الفصل التام بين السلطات الذي يتأسس عليه النظام الرئاسي.

الاختصاصات ذات الطابع التشريعي: استثناء على مبدأ الفصل المطلق بين السلطات هناك حالات استثنائية قررها الدستور، ويتحقق فيها بعض التعاون والتأثير المتبادل بين السلطات. وبناءً على ذلك يسمح الدستور للرئيس من قبيل الاستثناء التدخل في النشاط التشريعي للكونغرس من ناحيتين:

- يحق للرئيس أن يقدم للكونغرس توصيات تشريعية خاصة بأحوال الاتحاد من وقت لآخر.
- ب- للرئيس حق الاعتراض التوقيفي على القوانين التي أقرها الكونغرس بمجلسيه، بمعنى أن أثره ليس إعدام القانون الصادر تماماً، بل مجرد إيقافه وإرجاعه للبرلمان بحيث إذا عاد ووافق عليه مرة أخرى بأغلبية ثلثي لأعضاء في كل من المجلسين صار المشروع المعترض عليه قانوناً واجب النفاذ.

- الفرع الثاني : الكونغرس.

يمتاز المجتمع الأمريكي عن المجتمعات الأوروبية كونه لم يرث نظام الطبقات الاجتماعية، كطبقة النبلاء، لهذا لم يكن المؤسس الأمريكي بحاجة إلى إيجاد مجلس للوردات، ولكنه تجنباً لاحتكار السلطة التشريعية من قبل مجلس واحد، وزع السلطة التشريعية بين مجلسين. وقد شجع هذا التوجه الطابع الفدرالي للدولة ذاته، إذ أصبح معقولاً أن يوجد مجلس آخر: مجلس يمثل الشعب الأمريكي، وآخر يمثل الولايات. وهكذا فالسلطة التشريعية متكونة من مجلسي: الشيوخ والنواب .

أ- مجلس النواب: ويتم تشكيله بأسلوب الانتخاب العام على أساس عدد السكان كل ولاية () وهو يتكون من ٤٣٥ عضواً، ومدة النيابة سنتين فقط قابلة للتجديد بالكامل.

ب- مجلس الشيوخ: يتشكل من ١٠٠ نائبا، منتخبا من طرف شعب الولاية، ومدة نيابته ست سنوات، ولكن يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس ٣٣ عضواً منهم كل سنتين. وتمثل فيه كل ولاية بنائين، مهما كانت أهميتها الاقتصادية والجغرافية.

والأصل العام أن المجلسين يشتركان معا في ممارسة السلطة، فالقانون لا بد من إقراره في المجلسين معا بالأغلبية المطلقة. ولكن مع ذلك يتميز مجلس الشيوخ ببعض الاختصاصات دون مجلس النواب، فمجلس الشيوخ كما سبق أن ذكرنا تجب موافقته عند تعيين رئيس الجمهورية لكبار الموظفين، كذلك يجب موافقته على المعاهدات بأغلبية ثلثي أعضائه حتى تكون نافذة. يضاف إلى ذلك أن مجلس الشيوخ يكتسب أهمية خاصة نظرا لأنه المجلس الممثل للولايات ولأنه محدود في عدد أعضائه بالنظر لمجلس النواب، وكذلك مدة نيابته أطول من مدة نيابة مجلس النواب. وليس لمجلس النواب تلك الاختصاصات، كل ذلك يجعل لمجلس الشيوخ ولأعضائه مكانة خاصة وعليا في الحياة السياسية الأمريكية. يضاف إلى ذلك أن الكونغرس بمجلسيه يملك وسيلة أخرى هامة للتأثير على سياسة الرئيس داخليا وخارجيا، هذه الوسيلة هي ضرورة موافقة الكونغرس على ميزانية الاتحاد وعلى الاعتمادات الإضافية التي يطلبها الرئيس وإدارته، يملك الكونغرس وسيلة رقابية فعالة عن طريق اقرار الميزانية والاعتمادات المالية.

وأخيرا يجب أن نذكر أن الحياة العملية قد فرضت هي الأخرى وسائل للتعاون وأحيانا للرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا التعاون راجع إلى حالة انتماءهم إلى نفس الحزب السياسي.

الفرع الثالث : المحكمة العليا.

يبدو واضح أن واضعي الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧ قد تأثروا بصيغة مونتييسكو ()، التي أكد من خلالها بأن النظام الإنجليزي يتضمن سلطة قضائية مستقلة، وهذه الصيغة قد لعبت دورا هاما في إرساء ضرورة إقامة مؤسسة قضائية مستقلة، في أذهان واضعي الدستور الاتحادي. وقد ترجمت هذه الرغبة في النص على إنشاء المحكمة العليا التي يعد العمود الثالث للدستور الأمريكي، الذي اعتنق النظام الفيدرالي، الذي يتطلب بدوره وجود هيئة قضائية تتولى الفصل في النزاعات المحتملة بين الدول الأعضاء الداخلة في الاتحاد. وكانت فكرة إنشاء المحكمة العليا استجابة لهذا المطلب الضروري.

هذا وتمتاز تشكيلة المحكمة العليا باستقرار عدد أعضائها، حيث تتكون من ٩ قضاة منذ ١٨٦٩. ويتم انتخابهم من طرف الشعب هذا ما ينص عليه الدستور الأمريكي. ويعينون من طرف رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، وهناك اعتبارات تتعلق بالتوازن بين مختلف مكونات الأمة الأمريكية، تدخل في

توجيه اختيار الرئيس لأعضاء المحكمة العليا. وبالتالي هم مستقلون في وظيفتهم عن السلطات الأخرى، هذا وقد يعود شعور القضاة بهذا الاستقلال إلى كونهم معينين لمدى الحياة ، الأمر الذي ينمي في نفوسهم الإحساس بأنهم يمثلون المجتمع الأمريكي، من جهة ، ويجسدون فكرة استمرارية الدولة، من جهة ثانية كل هذه المؤشرات تبين أن هناك استقلالية بين السلطات.

وهناك نظام قضائي خاص بدولة اتحادية ، فهو يبنى على أساس الازدواجية. نظام قضائي على مستوى الولايات: ينظر في النزاعات المحلية التي تثور داخل حدود الولاية. نظام قضائي على مستوى الاتحاد: فهو المسمى المجلس الأعلى ورئيس هذا المجلس هو ثاني شخصية بعد رئيس الجمهورية وهو معين على مدى الحياة ومهمته هي الرقابة على دستورية القوانين. اختصاصات المحكمة العليا: تقتلخص في حل النزاعات التي تكون فيها الدولة السفير، أو الوزير طرفاً. أما صلاحياتها كهيئة استئناف تمتد إلى المحاكم المطروحة أمام المحاكم الفدرالية، وبعض القضايا المطروحة أمام محاكم الدول الأعضاء الاتحاد.

الاستثناءات القانونية التي رسخها الدستور و الاستثناءات التي فرضتها الظروف السياسية:
في الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بالفصل التام بين السلطات، لكن عملياً نجد أنه لا يوجد تطبيق لمبدأ الفصل التام، فقد ظهرت معطيات جديدة ممكن أن نعتبرها أنها جاءت بفعل الدستور، أو أن الظروف فرضتها .

ومن الاستثناءات القانونية التي رسخها الدستور:

- حق الاعتراض التوقي: للرئيس حق الاعتراض على أي قانون أصدره البرلمان خلال مدة ١٠ أيام من تبليغه، وعند الاعتراض من طرف الرئيس يعاد القانون من جديد إلى الكونغرس، مع بيان أوجه أسباب الاعتراض.
- إذا وافق المجلسان التشريعيان على ذات القانون بأغلبية ثلثي أعضائهما، فإن الاعتراض يسقط ويلتزم الرئيس وإدارته بتنفيذ القانون.
- أعطى الدستور الحق للرئيس دعوة الكونغرس لانعقاد في الحالات الاستثنائية.
- الدستور يخول للرئيس الحق في إخطار الكونغرس من وقت لآخر بأحوال الاتحاد ويقدم توصياته بالإجراءات التشريعية التي يراها ضرورية من وجهة نظره.
- لمجلس الشيوخ أيضاً دور رقابي على السياسة الخارجية التي يضعها رئيس الجمهورية، فقد اشترط الدستور ضرورة موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي أعضائه على المعاهدات الدولية التي يعقدها الرئيس.
- أعطى الدستور لمجلس الشيوخ الحق في تعيين كبار الموظفين في الدولة.
- الدستور أعطى لمجلس النواب (الغرفة الأولى) حق في توجيه الاتهام لأعضاء السلطة التنفيذية بما فيهم رئيس الجمهورية على أن يتولى مجلس الشيوخ محاكمتهم وهذا في حالة ارتكابهم لجنايات أو جنح مثل الخيانة العظمى. وهنا لا نتكلم عن الأخطاء السياسية ففي هذه الحالة يصدر المجلس حكمه بأغلبية ثلثي أعضائه يتضمن عقوبة واحدة وهي العزل من الوظيفة.

الاستثناءات التي فرضتها الظروف السياسية:

- وجود نظام الثنائية الحزبية خاصة إذا كان الرئيس الجمهورية ينضم إلى حزب معين وكانت الأغلبية في صفه.
- اللجان البرلمانية كان لها أثر في تقوية الصلة بين السلطتين (عن طريق هذه اللجان تلعب الجماعة الضاغطة دورها).
- الكونغرس اعتمد على إنشاء لجان قضائية للتحقيق في بعض الاتهامات التي تنسب لأعضاء السلطة التنفيذية.
- مبدأ الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية قد تخطى عن صورة الفصل التام والمطلق في الحياة العملية وإن لم إلى درجة التعاون، رغم هذا التطور لم يمنع إلى استقرار النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.